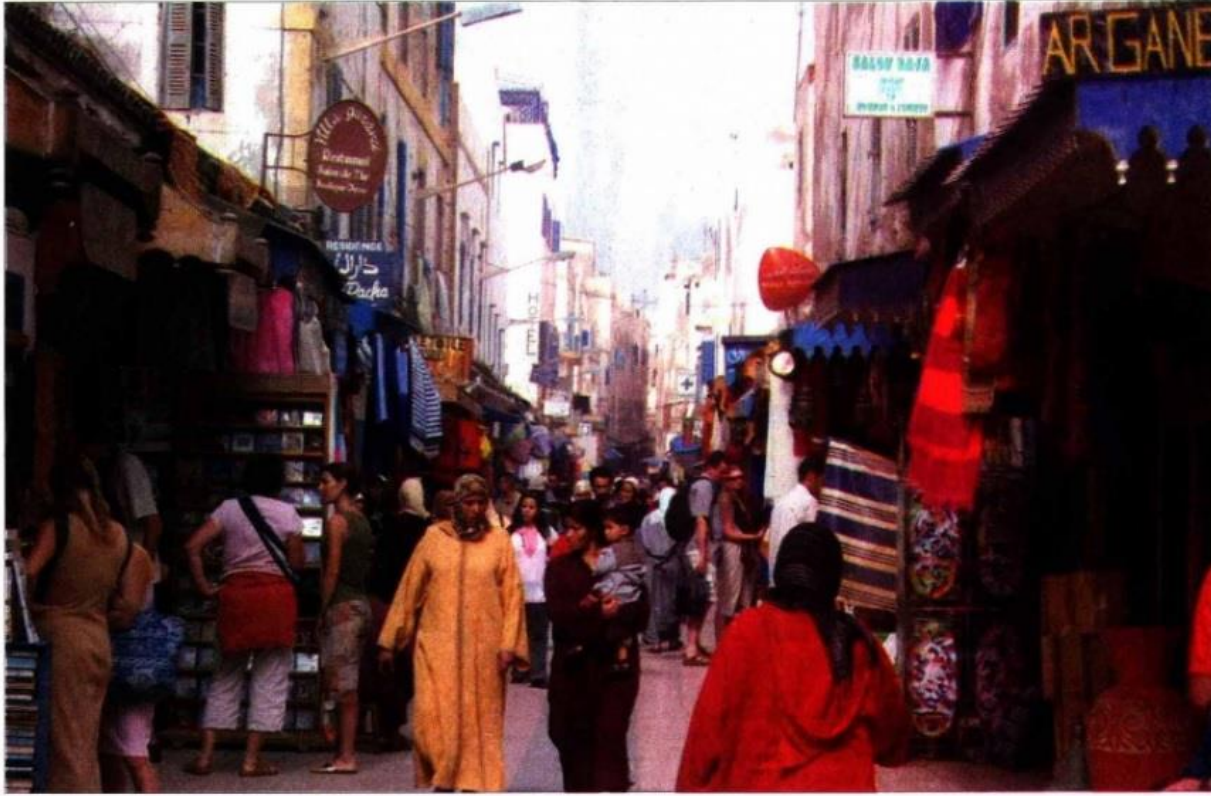


# تقرير أميركي يبشر المغرب بنمو اقتصاده خلال العام الحالي

معدل التضخم تراجع على الرغم من رفع الدعم عن بعض السلع ■ الركود في منطقة الأورو ألحق ضررا بالغا بالمغرب



الرباط، العاصمة بوست

حدد تقرير اقتصادي ثلاثة عوامل ستنسجم في رفع معدلات نمو اقتصاد المغرب إلى 4.3 في المائة في 2015 من 2.3 في المائة في العام الماضي وإلى 5 في المائة في العام المقبل. وتتمثل العوامل التي أوردتها تقرير مؤسسة أكسفورد ايكونوميكس في تعافي حركة التجارة والسياحة مع أوروبا واستقرار أداء الإنتاج الزراعي، وتراجع معدل التضخم بفضل تراجع أسعار النفط. وتوقع التقرير أن يبلغ معدل التضخم بالمغرب 1.4 في المائة في 2015 مقابل 0.4 في المائة في العام الماضي و2.3 في المائة في العام المقبل.

ويقول التقرير إن معدل التضخم بالمغرب تراجع على الرغم من رفع الدعم عن بعض السلع، الأمر الذي ساعد البنك المركزي بالمملكة على خفض أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة مئوية إلى 2.75 في المائة في سبتمبر 2014، لأول مرة منذ عامين.

ويدان الحكومة المغربية مطلع العام الجاري رفع دعمها عن جميع المواد البترولية، وخفضت مخصصات صندوق المقاصة الخاص بدعم السلع الأساسية في عام 2015 إلى 23 مليار درهم (2.51 مليار دولار)، مقارنة بنحو 35 مليار درهم (42 مليار دولار) في عام 2014، و 42 مليار درهم (4.7 مليار دولار) في عام 2013 بعد أن وصل 54 مليار درهم (6.1 مليار دولار) في عام 2012.

وقرر المغرب مطلع عام 2014، إلغاء الدعم الموجه للبيزنين الممتاز والخبول (وقود عالي الجودة يستخدم في الصناعة)، وقلصت دعم الغاز وال (السولار)، لكنها قالت إن القرار لا يشمل الفول الموجه لإنتاج الكهرباء. وتوقع التقرير، أن يعاود التضخم الارتفاع في الفترة بين عامي 2016 و2018، في ضوء توقعات عودة أسعار النفط لارتفاع مجددا، ولكن سيظل في حدود 2 و2.5 في المائة في السنة. ويفضل تراجع أسعار النفط بأكثر من 50 في المائة في الشهور الماضية، توقع التقرير أن يتراجع عجز الموازنة بالمغرب إلى 4.2 في

الجاري وإلى 43.2 مليار دولار في العام المقبل، مقابل 41.2 مليار دولار في العام الماضي. وتوقع التقرير أن يرتفع عدد سكان المملكة إلى 34 مليون نسمة في 2015 مقابل 33.5 مليون نسمة في العام الماضي. كما توقع أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي الإسمي إلى 99.9 مليار دولار في العام الجاري من 106.6 مليار دولار في العام الماضي، وأن يرتفع إلى 104.8 مليار دولار في العام المقبل. وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فقد توقع التقرير أن ينخفض إلى 2941 دولار في عام 2015 و3050 دولارا في العام المقبل، مقابل 3184 دولارا في عام 2014.

النفط وتعافي الصادرات إلى دول الاتحاد الأوربي والسياحة الواعدة وتحويلات العاملين في الخارج، يتوقع التقرير أن يتراجع عجز الحساب الجاري للمغرب إلى 4.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام الجاري و3.9 في المائة في العام المقبل، مقابل 5.4 في المائة في العام الماضي. وفيما يخص سعر صرف الدرهم المغربي، توقع التقرير أن تتراجع العملة المحلية أمام الدولار إلى 9.49 درهم لكل دولار في العام الجاري و9.72 درهم في العام المقبل و8.41 درهم في العام الماضي. وتوقع التقرير أن يرتفع إجمالي الدين الخارجي للمغرب إلى 42.4 مليار دولار في العام

المغرب وكذلك تزايد المنافسة بين المنتجات المنخفضة التكلفة، مؤكدا أن الصادرات السلعية كانت عامل النمو الرئيسي على مدى العقد الماضي، والمصدر الرئيسي للنقد الأجنبي بالنسبة للمغرب. كما انخفضت تدفقات تحويلات المغاربة في الخارج ومعظمها من أوروبا بنسبة 0.7 في المائة في عام 2013، ولكن ظهرت بوادر على التعافي في عام 2014، ففي الفترة بين يناير وتونبر، ارتفعت الصادرات المغربية بنسبة 6.9 في المائة وارتفعت السوادرات بنسبة 0.1 في المائة، في حين ارتفعت تحويلات المغاربة بالخارج 1 في

مقابل 23.8 مليار دولار في العام الماضي (8.1 في المائة من الناتج المحلي)، وأن ترتفع صادرات الخدمات إلى 16.6 مليار دولار في العام الجاري و18.3 مليار دولار في العام المقبل مقابل 15.6 مليار دولار في العام الماضي. وفيما يتعلق بواردات السلع، فمن المتوقع أن تبلغ 45.1 مليار دولار في العام الجاري (5.3 في المائة من الناتج المحلي) وإلى 49.6 مليار دولار في العام المقبل (9.9 في المائة من الناتج المحلي)، مقابل 42.8 مليار دولار في العام الماضي (1.1 في المائة من الناتج المحلي). ويشير التقرير إلى أن الركود في منطقة الأورو ألحق ضررا بتراجع الطلب على الصادرات

المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العامين الجاري والمقبل مقابل 5.4 في المائة في العام الماضي. وفي نهاية العام الماضي، قال مدير الاستراتيجية والتنمية بالوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بالمغرب، عبد العالي دقينة إن بلاده تولي أهمية كبيرة لاستغلال موارد الطاقة المتجددة والنجاعة الطاقية، بسبب التكلفة العالية لغاتورة الطاقة، والتي تصل إلى نحو 100 مليار درهم سنويا. ويتوقع التقرير أن ترتفع صادرات السلع المغربية إلى 25.8 مليار دولار في عام 2015 (8.8 في المائة من الناتج المحلي) و29.1 مليار دولار في العام المقبل (12.5 من الناتج المحلي).